إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/262
للنشر الفوري
5 يونيو 2015

خبراء الصندوق يتوصلون إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع العراق حول المساعدة المالية

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وسوف تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى عمّان بقيادة السيد كارلو سدرالفيتش في الفترة 27 مايو – 4 يونيو 2015 لإجراء مناقشات مع السلطات العراقية حول تقديم المساعدة المالية للعراق بموجب "أداة التمويل السريع". وفي ختام البعثة، أدلى السيد سدرالفيتش بالتصريح التالي:

"توصل خبراء الصندوق إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع السلطات العراقية بشأن تقديم مساعدة طارئة من الصندوق بقيمة 594.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 833 مليون دولار أمريكي) بموجب "أداة التمويل السريع"، شريطة موافقة إدارة الصندوق ومجلسه التنفيذي في أعقاب مناقشة تَقَرر لها موعد مبدئي في يوليو 2015.

"والصندوق على استعداد لمساعدة العراق في جهوده الرامية إلى معالجة الآثار الاقتصادية للصراع مع تنظيم "داعش" وانخفاض أسعار النفط العالمية. فلا يزال الصراع المسلح، على وجه الخصوص، يفرض ضغوطا على موارد البلاد وقد تسبب في وقوع مأساة إنسانية، حيث يقدر عدد النازحين داخلياً بثلاثة ملايين نسمة. كذلك تسببت أعمال العنف في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية وأصول القطاع الخاص.

"ونتيجة لأعمال العنف في المقام الأول، انكمش الاقتصاد في 2014 بواقع 2.1% ومن المتوقع أن يحقق تعافيا متواضعا فحسب بمقدار 0.5% في العام الجاري، على الرغم من قوة النمو في قطاع النفط. ومع انخفاض اسعار النفط انكمشت إيرادات التصدير، مما دفع بالحساب الجاري إلى تسجيل عجز يتوقع أن يصل إلى 8% من إجمالي الناتج المحلي في 2015. وبالتالي، انخفضت الأصول الأجنبية في 2014 إلى 67 مليار دولار ومن المتوقع أن تزداد انخفاضا في العام الحالي.

"ومع ضغوط زيادة الإنفاق المرتبط بالصراع وضعف الإيرادات النفطية، يتوقع ارتفاع عجز الموازنة من 5% من إجمالي الناتج المحلي في العام الماضي إلى نحو 17% في عام 2015، رغم التدابير التي تتضمنها موازنة 2015 بشأن الضرائب غير النفطية والسيطرة الصارمة على الإنفاق، بما في ذلك من خلال ترتيب أولويات المشروعات الاستثمارية.

"ونحن نرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات نحو معالجة هذه التحديات الملحة، ونؤيد طلبها الحصول على المساعدة الطارئة من الصندوق.

"وقد التقت البعثة بمعالي السيد هوشيار زيباري وزير المالية، وسعادة السيد علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة، ولفيف من المسؤولين في وزارات المالية والتخطيط والنفط والبنك المركزي العراقي، وممثلي البنوك المملوكة للدولة.

"وتود البعثة توجيه الشكر للسلطات العراقية على حسن تعاونها ومناقشاتها المفتوحة والمثمرة أثناء البعثة".